الأمم المتحدة S/2002/1096

مجلس الأمن

Distr.: General
30 September 2002
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

عقد مجلسا البرلمان الانتقالي (المجلس الوطني ومجلس الشيوخ)، بمشاركة أعضاء الحكومة، وأعضاء المجلس الوطني للاتصالات وأعضاء لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام يومي ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢ مؤتمرا عاديا لتقييم تنفيذ اتفاق أروشا.

وأحيل إليكم طيه الوثائق الثلاث التالية:

١ - نتائج هذا المؤتمر الأول (انظر المرفق الأول)؛

٢ - قرارات المؤتمر (انظر المرفق الثاني)؛

٣ - اقتراحات الدعم وتقديم الشكر التي اعتمدها المؤتمرون (انظر المرفق الثالث).

ويشهد عقد هذا المؤتمر على جودة سير العمل في مؤسسات الفترة الانتقالية، كما تشهد هذه الاستنتاجات على التزام الجميع بمواجهة التحدي الرئيسي الذي يواجه عملية السلام في بوروندي، أي وضع حد نهائي للحرب وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

ولا شك أن مساهمة مجلس الأمن ستكون حاسمة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الوثائق الثلاث على أعضاء مجلس الأمن بوصفها وثائق رسمية.

(توقيع) مارك **نتيتوروي**
السفير
الممثل الدائم

081002 071002 02-61682 (A)
0261682

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

استنتاجات وتوصيات المؤتمر العادي الأول للبرلمان الانتقالي

مقدمة

١ - وفقا لأحكام المادتين ١٣١ و ١٣٢ من دستور الفترة الانتقالية لجمهورية بوروندي، عقد البرلمان الانتقالي مؤتمره العادي الأول يومي ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢ في قصر كيغوبي لتقييم تنفيذ اتفاق أروشا.

٢ - واشترك أيضا في أعمال هذا المؤتمر: أعضاء حكومة الاتحاد الوطني الانتقالية وأعضاء المجلس الوطني للاتصالات وفقا للأحكام ذات الصلة من الدستور الانتقالي.

٣ - واستندت أعمال المؤتمر إلى: ''تقرير تقييم اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي'' المقدم باسم حكومة سعادة السيد نائب رئيس الجمهورية. واشترك في رئاسة المؤتمر صاحبا السعادة الأونرابل رئيس الجمعية الوطنية الانتقالية والأونرابل رئيس مجلس الشيوخ.

٤ - وبعد عرض تقرير الحكومة، أتيحت الفرصة للمؤتمرين لإبداء ملاحظات عامة والإعراب أيضا عن آراء بشأن كل بروتوكول من البروتوكولات الخمسة المذكورة أدناه والتي تشكل اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، وهي كما يلي:

- البروتوكول الأول: طبيعة الصراع في بوروندي، مشاكل الإبادة الجماعية وحلولها؛
- البروتوكول الثاني: الديمقراطية والحكم الرشيد؛
- البروتوكول الثالث: السلام والأمن للجميع؛
- البروتوكول الرابع: التعمير والتنمية؛
- البروتوكول الخامس: ضمانات تنفيذ اتفاق أروشا.

أولا - الاستنتاجات

١ - على إثر تحليل متعمق لتقرير الحكومة، أكد المؤتمرون من جديد أن تنفيذ اتفاق أروشا يشكل إحدى الاهتمامات اليومية لحكومة الاتحاد الوطني الانتقالية التي تندرج في إطار ولاية مسندة إليه بموجب التقرير نفسه.

٢ - وأعرب المؤتمرون عن رأي مفاده أن الحكومة تعمل منذ إنشائها على تنفيذ هذه الولاية في ظل ظروف ميدانية حقيقية في بوروندي. واستهدف تنفيذ هذا الاتفاق أكثر الجوانب أهمية فيه لا سيما إعادة بناء السلام والأمن وإنشاء المؤسسات، ووضع نصوص ومشاريع القوانين الضرورية لأداء الدولة لعملها بصورة جيدة، وصياغة البرنامج الحكومي والسياسات القطاعية للإدارات الوزارية وإقامة النظام القانوني عن طريق التفاوض، وإعادة تأهيل الضحايا والبحث عن الأموال اللازمة لإنعاش الاقتصاد وتنفيذ الاتفاق.

٣ - وتبين أيضا للمؤتمرين أنه بالإضافة إلى الإنجازات التي تحققت في إطار التنفيذ الدقيق للاتفاق، فقد أنجزت الحكومة العديد من الأنشطة الأخرى المتعلقة بمهامها التقليدية المتمثلة في إدارة شؤون الدولة على المستويات السياسية والإدارية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

٤ - ورأى المؤتمرون أن عدم وقف إطلاق النار يشكل عائقا رئيسيا أمام التنفيذ الدقيق والكامل للاتفاق. لذلك فهم يدعون جميع الجهات السياسية والعسكرية المعنية لتبذل كل ما في وسعها من أجل التوصل سريعا إلى اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار.

٥ - ويرى أيضا المشتركون في المؤتمر العادي الأول للبرلمان الانتقالي أن تنفيذ الاتفاق يتم في سياق اجتماعي وسياسي غير ملائم ناشئ عن استمرار الحرب. لذلك فهم يدعون جميع الجهات السياسية ولا سيما الأطراف الموقعة على الاتفاق إلى الالتزام جميعا بهذا الاتفاق، والتحدث بلسان واحد إزاء هذه الحالة بل وتعديل برنامج الأنشطة بناء على ذلك.

٦ - ويؤكد المؤتمرون من جديد ثقتهم في اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. فهو يشكل تسوية سياسية تاريخية هامة تتضمن مبادئ وخيارات سياسية وحلولا بديلة يمكن أن تعيد بوروندي إلى طريق السلام، والاستقرار السياسي، والديمقراطية، والمصالحة الوطنية والتنمية.

٧ - وأخيرا، يدين المؤتمرون تفاقم العنف الذي ترتكبه الحركات السياسية المسلحة في الوقت الذي تدعى فيه إلى إبرام اتفاق شامل ونهائي لوقف إطلاق النار.

ثانيا - الاستنتاجات

بعد يومين من التداول قدم المشتركون في المؤتمر العادي الأول للبرلمان الانتقالي المنعقد في قصر كيغوبي يومي ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢ التوصيات التالية:

١ - على شعب بوروندي:

- أن يشعر أنه معني في المقام الأول بصيانة الأمن والسلم للجميع وتعزيز مشاركته في ذلك؛
- أن يساهم في تعزيز الثلاثية ''الإدارة - قوات الأمن - السكان'' بهدف دعم الأمن والاستقرار السياسي في البلد؛
- أن يشجع جميع الجهات السياسية على مواصلة المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار بهدف التوصل إلى إبرام اتفاق نهائي في هذا الصدد.

٢ - على الحكومة:

- أن تصوغ جميع مشاريع القوانين الضرورية لتنفيذ الاتفاق بصورة كاملة، لا سيما القوانين المتعلقة بنقاط الرصد المنصوص عليها في الاتفاق؛
- أن تواصل إجراء مفاوضات عامة وشاملة مع الحركات السياسية المسلحة بهدف التوصل إلى وقف نهائي لإطلاق النار؛
- أن تشرع دون تأخير في القيام بحملة شعبية للتثقيف في مجال السلام والوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية؛
- أن تعزز مشاركتها عن طريق اتباع دبلوماسية نشطة تهدف إلى إقناع الجهات الممولة ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالوفاء بالتزاماتهما بتقديم المساعدات التي وعدا بها بوروندي، وكذلك بحث إمكانية إلغاء الديون الخارجية؛
- أن تواصل تنفيذ استنتاجات تقرير لجنة التحقيق المستقلة المعنية بدراسة المسائل المتعلقة بالمساجين؛
- أن تحرص عند تعيين مختلف المسؤولين الإداريين على تعزيز الأمن والثلاثية ''الإدارة - قوات الأمن - السكان''؛
- أن تواصل تنفيذ الإصلاحات القضائية المنصوص عليها في الاتفاق؛
- أن تضع خطة عامة لإعادة البناء المادي والسياسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد؛
- أن تضع آليات لمنع الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم الأخرى ضد الإنسانية وإزالتها، ولمكافحة ظاهرة الإفلات من العقوبة؛

- أن تشدد لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على ضرورة إنشاء اللجنة الدولية للتحقيق القضائي بشأن الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم الأخرى ضد الإنسانية، فورا؛
- أن تصدق على قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بهدف إبداء رغبتها الحقيقية في مكافحة جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم الأخرى ضد الإنسانية في كل مكان ترتكب فيه؛
- أن تكافح دون هوادة الفساد، والاختلاس الاقتصادي وهدر أموال الدولة؛
- أن تنشئ محكمة حسابات في أقرب وقت ممكن لمكافحة الفساد، والاختلاس الاقتصادي والإدارة القائمة على الاحتيال، وذلك بهدف المساهمة في تحقيق الحكم الرشيد؛
- أن تنظم اجتماعات عامة بشأن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- أن تعجل بإنشاء اللجنة الوطنية لإعادة تأهيل الضحايا ولجنة الأرض؛
- أن تضع استراتيجيات ملائمة لتسديد الديون الداخلية والخارجية؛
- أن تقدم المساعدة الضرورية إلى السكان الضحايا في هذه الفترة من الحرب.

٣ - على البرلمان أن:

- القيام، على سبيل الأولوية، منذ افتتاح الدورة البرلمانية القادمة باعتماد، جميع ما أحيل إلى مكتب الجمعية الوطنية الانتقالية، من مشاريع قرارات تتعلق بمنع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من جرائم إبادة وجرائم الحروب وغيرها؛
- يساعد الحكومة على إجراء حملة واسعة النطاق لتوعية السكان بمزايا السلام والوحدة والمصالحة الوطنية؛
- بذل جهود دبلوماسية لإقناع برلمانات البلدان الأخرى المانحة بضرورة أن تفي تلك البلدان بالتزاماتها ومنح بوروندي المساعدات التي وعدت بها والنظر في إمكانية إلغاء دين بوروندي الخارجي؛
- زيادة المشاركة في البحث عن حلول لإحلال السلام والاستقرار السياسي في البلد وتشجيع الجهات السياسية والعسكرية المعنية على مواصلة المفاوضات الشاملة الجامعة لوقف إطلاق النار بغية التوصل بسرعة إلى اتفاق دائم ونهائي لوقف إطلاق النار؛

- المشاركة بصفة مراقب في مفاوضات وقف إطلاق النار؛
- الاضطلاع ببرامج وأعمال لدعم السكان المنكوبين؛
- تشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق تتولى التحقيق في ما إذا كانت هناك عناصر أجنبية مورطة في الصراع الدائر في بوروندي؛
- إنشاء مكاتب إقليمية لأعضاء البرلمان في كل دائرة انتخابية ليتسنى للنواب وأعضاء مجلس الشيوخ أن يكونوا قريبين في أي وقت من السكان الذين يمثلونهم.

٤ - على الطرفين الموقعين القيام بما يلي:

- المساهمة بصورة كبيرة في تنفيذ الاتفاق برمته تنفيذا دقيقا؛
- تشجيع جميع الجهات السياسية والعسكرية المعنية على إجراء مفاوضات شاملة جامعة للتوصل إلى توقيع اتفاق دائم ونهائي لوقف إطلاق النار؛
- المشاركة في تنشيط حملة توعية السكان بمزايا السلام والوحدة والمصالحة الوطنية؛
- الالتزام على نحو مشترك بالاتفاق والتحدث بلغة واحدة إزاء هذه الحرب التي لا تريد أن تتوقف؛
- خلق جبهة وطنية ضد أعداء السلام والوحدة والمصالحة الوطنية.

٥ - على الحركات السياسية المسلحة القيام بما يلي:

- وقف الحرب وأعمال العنف للتخفيف من معاناة الشعب البوروندي المتواصلة منذ ما يقارب عشر سنوات؛
- الدخول في المفاوضات الشاملة الجامعة دون شروط للتوصل إلى اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار.

٦ - على الوسيط القيام بما يلي:

- تشجيع المؤسسات الانتقالية على تنفيذ جميع البنود المنصوص عليها في الاتفاق؛
- المشاركة بقدر أكبر في إيجاد اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار والتأكد بخاصة من أن جميع المجموعات السياسية المسلحة المشاركة في الصراع الدائر في بوروندي، طرف فيه بالفعل؛
- إقناع المانحين بضرورة الوفاء بالتزاماتهم بتقديم المساعدات التي وعدوا بها.

٧ - على مجتمع بلدان المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي القيام بما يلي:

- دعم بوروندي في بحثها عن حل لإحلال السلام والاستقرار السياسي؛
- اتخاذ جميع التدابير لإقناع الحركات السياسية المسلحة بالمشاركة في المفاوضات الشاملة الجامعة بشأن وقف إطلاق النار وبفرض عقوبات على المجموعات التي ترفض التفاوض؛
- وضع آليات لمنع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من جرائم إبادة وجرائم الحروب وغيرها والقضاء على تلك الجرائم ووضع آليات لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب؛
- مواصلة دعم عملية السلام والمصالحة الوطنية في بوروندي واتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون قيام أي عناصر متمردة لمهاجمة بوروندي انطلاقا من بلدان المنطقة دون الإقليمية باعتبار أن هذه البلدان هي الجهة الضامنة لتنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة الوطنية في بوروندي.

حرر في بوجومبورا، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

القرارات الصادرة عن المؤتمر العادي الأول للبرلمان الانتقالي

عملا بالمادتين ١٣١ و ١٣٢من الدستور الانتقالي لجمهورية بوروندي، عقدت غرفتا البرلمان الانتقالي اجتماعا موسعا شمل بالإضافة إلى أعضائها أعضاء حكومة الاتحاد الوطني الانتقالي وأعضاء المجلس الوطني للاتصال في مؤتمر عادي يومي ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢ في قصر كيغوبي.

واتخذ المؤتمرون، في اختتام أعمالهم القرارات التالية:

١ - يؤكد المؤتمرون من جديد تمسكهم باتفاق آروشا ويلتزمون بتنفيذ التوصيات المتعلقة به الصادرة عن المؤتمر.

٢ - يلتزم المؤتمرون بتعزيز ثقافة قول الحقيقة ونبذ العنف وحل الصراعات بالطرق السلمية.

٣ - يلتزم المؤتمرون كذلك بأن ينظموا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ تاريخ الإجازة البرلمانية القادمة، جولات ميدانية لإيصال رسالة موحدة، إلى شعب بوروندي المنكوب حاليا، تدعوه إلى السلام والوحدة والمصالحة الوطنية لإحياء الأمل لديه في أن يرى نهاية الحرب أخيرا.

٤ - يلتزم المؤتمرون بدراسة جميع مشاريع القوانين المتصلة بإحلال الآليات والأجهزة اللازمة لمنع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من جرائم إبادة وحروب وغيرها، والآليات والأجهزة اللازمة للتصدي لظاهرتي الاستبعاد والإفلات من العقاب.

٥ - يلتزم المؤتمرون أخيرا في سعيهم من أجل إقامة دبلوماسية برلمانية فاعلة في بلدان المنطقة الإقليمية والعالم بأسره لتحسين صورة بلدهم والحصول على المساعدات اللازمة للتعمير والتخفيف بذلك من البؤس الذي تفشى في سكان بوروندي، واتخذ أبعادا مأساوية.

وشكرا.

حرر في بوجمبورا، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

مذكرات التأييد والشكر

عملا بالمادتين ١٣١ و ١٣٢ من الدستور المؤقت لجمهورية بوروندي، عقدت غرفة البرلمان الانتقالي اجتماعا موسعا شمل بالإضافة إلى أعضائها أعضاء حكومة الاتحاد الوطني المؤقت وأعضاء المجلس الوطني للاتصال في مؤتمر عادي يومي ٢٩ و ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٢ في قصر كيغوبي.

واعتمد المؤتمرون، في اختتام أعمالهم مذكرات التأييد والشكر التالية:

أولا – إلى الوسيط

١ – يود المؤتمرون أن يعربوا عن فائق شكرهم إلى الوسيط فخامة الرئيس نيلسون مانديلا، للعمل المحمود جدا، الذي قام في إطار عملية حل الصراع البوروندي، وهو العمل الذي كلل بتوقيع اتفاق آروشا للسلام والمصالحة الوطنية في ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٠؛

٢– يرحب المؤتمرون بالجهود التي سبق وأن بذلها الوسيط والفريق المرافق له لجلب جميع الحركات المسلحة إلى مائدة التفاوض على اتفاق شامل ودائم لوقف إطلاق النار؛

يشجع المؤتمرون الوسيط على أن يواصل الاشتراك بصورة شخصية في المفاوضات الشاملة الجامعة، للتوصل بسرعة إلى التوقيع على اتفاق لوقف حقيقي وشامل ودائم لإطلاق النار، ويشجعون الوسيط على أن يلقي بجميع ثقله في تلك المفاوضات؛

يدعو المؤتمرون أخيرا الوسيط إلى أن يستخدم ما لديه من تأثير حتى تصرف المساعدة المالية التي تم التعهد بها في باريس وجنيف.

ثانيا – إلى الحكومة

يشكر المؤتمرون الحكومة على العمل الذي أنجزته بالفعل بتنفيذ مواد الاتفاق وتشجعها على مضاعفة جهودها للعمل على تنفيذ بنود ذلك الاتفاق حيثما أمكن؛

يطلب المؤتمرون من الحكومة أن تواصل جهودها اللازمة الكفيلة بتوفير أقصى قدر من الحماية لسكان بوروندي في فترة الحرب هذه؛

يثني المؤتمرون على النظام الثلاثي المؤلف من الإدارة والسكان وقوات الدفاع والأمن ويشجعون هذا النظام ويطلبون أن يتم تنسيقه وتعزيزه على نحو جيد بتحسين السلطة بدءا من القاعدة؛

يشجع المؤتمرون كذلك قوات الدفاع والأمن ويطلبون منها أن تنظم صفوفها على النحو الأفضل بشكل مطرد للدفاع عن جميع السكان وممتلكاتهم وتوفير الأمن.

ثالثا – إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية

يعرب المؤتمرون عن آيات الشكر لرؤساء دول بلدان المنطقة دون الإقليمية لدورهم الإيجابي في إيجاد حل لإحلال السلام والأمن في بوروندي من جديد، ويطلبون منها أن تواصل جهودها إلى أن يتم إبرام اتفاق شامل ودائم لوقف إطلاق النار تسفر عنه المفاوضات الجارية.

رابعا – إلى المجتمع الدولي

يود المؤتمرون أن يعربوا عن تقديرهم للدعم الدائم الذي قدمه المجتمع الدولي في جميع أطوار عملية البحث عن حل لإحلال السلام في بوروندي، ويطلبون منه أن يواصل تقديم مساهمته كأحسن ما يكون حتى يكون النجاح حليف المفاوضات الجارية لوقف إطلاق النار؛

يطلب المؤتمرون كذلك من المجتمع الدولي أن يؤكد سخاءه ويفي بالتزاماته، بمنح المساعدة المالية التي وعد بها في باريس وجنيف.

حرر في بوجمبورا، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢